اقتصاد

توقيع اتفاق توصيل الكهرباء إلى لبنان

جلال بكور

وقعت حكومة النظام السوري، أمس الأربعاء مع الأردن ولبنان على اتفاقية الربط الكهربائي بين عمّان وبيروت عبر الأراضي السورية. وقالت وكالة الأنباء الرسمية «سانا»: «تم اليوم في بيروت التوقيع على اتفاقية الربط الكهربائي من الأردن عبر سورية إلى لبنان». ونقلت الوكالة عن وزير الكهرباء في حكومة النظام السوري، غسان الزامل قوله: «سورية أنجزت كامل الترتيبات للربط الكهربائي من الأردن إلى لبنان عبر سورية، وستقدم كل التسهيلات لإتمام الاتفاق». وأضاف الزامل: «نحن نعتبر هذا الإنجاز مميزا، ونحن في سورية من الدول الأولى التي تسعى إلى التعاون العربي العربي في جميع المجالات».

ويأتي ذلك بعد توقيع العديد من الاتفاقيات الاقتصادية بين النظام والأردن وإعادة فتح المعابر بين الطرفين، إضافة لتوقيع اتفاقيات تتعلق بخط الغاز العربي الذي من شأنه إيصال الغاز من مصر إلى لبنان عبر سورية والأردن.

ويذكر أن النظام السوري يعيش أزمات اقتصادية على مختلف الأصعدة، وتعاني مناطق سيطرته من انقطاع شبه دائم للكهرباء، وبعضها يعاني من انقطاع دائم أيضا، إضافة للأزمة الخانقة على مستوى المشتقات النفطية والمواد التموينية الرئيسية. وكانت حكومة النظام قد اعتذرت في وقت سابق عن اللقاء الذي كان مقرراً، أول من أمس، مع الجانب الأردني لإتمام الاتفاق بشأن الربط الكهربائي بحجة «التريث». ومن المفترض وفق الاتفاق تزويد لبنان بنحو 150 ميغاواط كهرباء من منتصف الليل وحتى السادسة صباحاً، و250 ميغاواط خلال بقية الأوقات، وجرى التوصل إلى الاتفاق بين الأطراف الثلاثة في أكتوبر/ تشرين الأول من العام الماضي. ومن جانبه، قال وزير الكهرباء اللبناني وليد فياض، إنّ لبنان والأردن وقّعا، في بيروت أمس، اتفاقاً لتوصيل الكهرباء إلى لبنان عبر سورية، وبحضور وزير الطاقة الأردني صالح الخرابشة ووزير الطاقة في حكومة النظام السوري غسان الزامل.

وأكد فياض أن الاتفاق لن يبدأ العمل به على الفور، إذ إن الحكومة ما زالت تعمل مع البنك الدولي على استكمال ترتيبات مالية ستتضح تفاصيلها في غضون شهرين.

وقال فياض إنها «اتفاقية متواضعة لكن أهميتها كبيرة للشعب اللبناني الذي بحاجة اليوم إلى كل ساعة كهرباء إضافية». وقال وزير الطاقة الأردني صالح الخرابشة إنّ سعر الكهرباء التي سيبيعها الأردن للبنان سيكون مرتبطاً بسعر خام النفط برنت.

واتفق وزراء طاقة الأردن وسورية ولبنان في عمّان، في أكتوبر/تشرين الأول الماضي، على خريطة طريق لتزويد لبنان بجزء من احتياجاته من الكهرباء. والاتفاق جزء من خطة أوسع تهدف كذلك إلى ضخ الغاز المصري لتشغيل محطات كهرباء في شمال لبنان عبر خط أنابيب يمر بالأردن وسورية، لكنها لم توقع بعد. وقالت مستشارة سياسات الطاقة اللبنانية والباحثة غير المقيمة في معهد الشرق الأوسط، جيسيكا عبيد لوكالة رويترز إن «الكهرباء الأردنية والغاز المصري يمكنهما توفير الكهرباء لنحو ست ساعات... هذا مطلوب بكل تأكيد، خاصة أن أزمة قطاع الكهرباء تحولت إلى أزمة إنسانية». وقال فياض أول من أمس إن مصر تنتظر تطمينات من واشنطن فيما يتعلق بالإعفاء من العقوبات الأميركية المفروضة على سورية.

(Getty)

ارتفاع إنتاج الصلب العالمي

أعلن اتحاد الصلب العالمي عن ارتفاع إنتاج الصلب الخام العالمي خلال العام 2021 بنسبة 3,7 بالمئة على أساس سنوي، بدعم من تعافي الاقتصاد العالمي من تداعيات جائحة كورونا. وأوضح التقرير الشهري لاتحاد الصلب، أمس الأربعاء، أن إنتاج الصلب العالمي سجل ملياراً و950 مليون طن خلال العام الماضي، مقارنة مع مليار و880 مليون طن في عام 2020. وتصدرت الصين (أكبر منتج ومستهلك للصلب في العالم)، الإنتاج من حيث الحجم، بمقدار مليار و32 مليون طن، مسجلة انخفاضا سنويا بنسبة 3 بالمئة. وجاءت الهند في المرتبة الثانية بحجم إنتاج سجل 118,1 مليون طن بارتفاع سنوي 17,8 بالمئة، ثم اليابان بإنتاج 96,3 مليون طن ونمو 15,8 بالمئة.

لقطات

اجتماع للجنة الاقتصادية المشتركة التركية اليونانية

استضافت العاصمة أثينا، أمس، اجتماع الدورة الخامسة للجنة الاقتصادية المشتركة بين تركيا واليونان. وقالت وزارة التجارة التركية في بيان، إن الاجتماع انعقد برئاسة نائب وزير التجارة التركي مصطفى توزجو، ونائب وزير الخارجية اليوناني كوستاس فراغوغيانيس. و تناول الجانبان العلاقات التجارية الثنائية والاستثمارات المتبادلة والملفات التجارية المدرجة على أجندة الا تحاد الاوروبي والطاقة والسياحة والزراعة والجمارك والنقل. ولفت البيان إلى ان النسخة الاخيرة من الاجتماع انعقدت عام 2010 في انقرة، مؤكدة على اهمية إعادة عقد الاجتماع بعد انقطاع لاكثر من 10 سنوات.

الحبس الاحتياطي لوزير ليبي ونائبه بتهم فساد

أصدر مكتب النائب العام أمرا بحبس وزير الصحة الليبي علي الزناتي، ونائبه سمير كوكو في الحكومة احتياطيا على خلفية تورطهما في قضايا فساد مالي وإداري. وأعلن مكتب النائب العام في ليبيا في بيان صحافي أمس الأربعاء، مباشرة «التحقيق أول من أمس، في المخالفات المالية بخصوص تنفيذ ميزانية التنمية المخصصة للصحة؛ واستجواب وزير الصحة ووكيله، لعدم مراعاة لائحة العقود الإدارية والإحجام عن التقيد بالمعايير». وأضاف انه «أمام قيام الدليل الكافي على صحة ارتكابهما للواقع المسند إليهما، انتهت النيابة العامة إلى الأمر بحبسهما احتياطيا على ذمة القضية».

الطاقة على طاولة المحادثات الأميركية القطرية

قال البيت الأبيض، أول من أمس، إنه سيستضيف أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، يوم 31 يناير/ كانون الثاني، لإجراء محادثات مع الرئيس جو بايدن تتناول عدداً من القضايا؛ منها أمن الطاقة العالمي، وسط مخاوف بشأن إمدادات الغاز إلى أوروبا. تأتي زيارة الشيخ تميم، وهي الأولى له إلى الولايات المتحدة منذ تولّى بايدن السلطة قبل عام، في الوقت الذي تبحث فيه واشنطن مع الدول والشركات المنتجة للطاقة تحويلاً محتملاً للإمدادات إلى أوروبا إذا غزت روسيا أوكرانيا. وقال مصدر مطلع طلب عدم الكشف عن اسمه إنّ وزير الخارجية الأميركي انتوني بلينكن ناقش الأمر مع وزير خارجية قطر.

العالم يترقب إشارات الفيدرالي

مصطفى عبدالسلام

البداية قد تنطلق من روسيا والعملات المشفرة، وتمتد لاحقاً للدول النامية الأكثر اقتراضا ولأسواق وسلع ومعادن أخرى، فما يحدث الآن في روسيا من هروب لرؤوس الأموال الأجنبية وتهاو في البورصة وقيمة الروبل لا يرجع فقط للمخاطر الجيوسياسية، وتأكيد واشنطن أن خطر الغزو الروسي لأوكرانيا «لا يزال وشيكا»، وإنما هناك عامل آخر مهم دخل على الخط وهو تحركات مجلس الاحتياطي الفيدرالي (البنك المركزي الأميركي)، نحو رفع الفائدة، والتي من المتوقع أن تكون بمعدل 4 مرات في 2022.

وإذا تم رفع الفائدة على الدولار بسرعة وبمعدل يفاجئ الأسواق، فإن هروب الأموال والاستثمارات لن يقتصر فقط على روسيا وإنما سيمتد لباقي الأسواق الناشئة التي تعاني من فجوات تمويلية بالدولار أو تعتمد على الاقتراض في علاج عجز الموازنة ودعم استقرار سوق الصرف.

وما حدث في سوق العملات المشفرة، خاصة بيتكوين، من تهاو للأسعار خلال الأيام الماضية، وربما الدخول في عصر «التجمّد» في الفترة المقبلة لا يرجع فقط إلى تنامي التوترات السياسية والأزمة الأوكرانية، وإنما إلى الإشارات الكثيرة التي بعث بها الفيدرالي والمتعلقة برفع الفائدة ربما في أسرع وقت، مع تشديد السياسة النقدية لمكافحة التضخم.

وما يهدد العملات الرقمية أيضا هو بدء البنوك المركزية في وضع قواعد مشددة لتنظيم التعامل بها، ما يجعل مستقبلها قاتماً، وفق تقرير بموقع «بيزنس إنسايدر» نشر السبت، وأكد أن «العصر الجليدي» لتلك العملات قد يأتي مع خفض المركزي الأميركي دعمه للأسواق وللاقتصاد، ورفع الفائدة.

إذاً بات العالم يترقب إطلاق صافرة رفع الفائدة على الدولار والتي ستسبب تغيرات حادة في الأسواق النامية، حيث تحرك مليارات الدولارات من دولة لأخرى، وربما تتسبب في إفلاس دول وتعثر حكومات وتعويم عملات، واندلاع موجة غلاء لم يشهدها العالم منذ سنوات.

وبعد أن كانت أنظار المستثمرين تتجه نحو أزمة أوكرانيا، واحتمالات «الغزو» العسكري الروسي ومخاوف أوروبا من تداعيات الأزمة على إمدادات الطاقة، باتت الأنظار تتجه أكثر نحو مقر الفيدرالي في واشنطن، فقرار رفع الفائدة أهم للأسواق ربما من أزمة سياسية بين الغرب وروسيا أو حتى اندلاع حرب في أوكرانيا.

العالم كله ربما سيدخل خلال الفترة المقبلة حالة أقرب إلى الغموض وعدم اليقين في ظل توقعات بزيادة التضخم، خاصة أسعار النفط والغاز والأغذية، وبالتالي فإن على الحكومات الاستعداد مبكرا لمرحلة وصفها كل من صندوق النقد والبنك الدولي والأمم المتحدة بالمضطربة.

الجزائر: تحذيرات من تداعيات فرض ضرائب على واردات النسيج

الجزائر ـ **عثمان لحياني**

حذرت منظمات مهنية وأهلية في الجزائر الحكومة من تطبيق قرار فرض ضرائب جديدة على بعض السلع والبضائع الموردة من الخارج، وطالبت بتجميد هذه الضرائب تجنبا لرفع أسعارها في البلاد، ولمتاعب اجتماعية قاسية على الجزائريين في ظل تهاوي القدرة الشرائية للمواطنين في الفترة الأخيرة. وأفاد بيان مشترك بين المنظمة الجزائرية لحماية وإرشاد المستهلك، والاتحاد العام للتجار والحرفيين الجزائريين بأن «بعض المنتجات التي ظهرت في القائمة المعدلة المتواجدة على مستوى الأمانة العامة للحكومة قصد نشرها في الجريدة الرسمية، لتدخل حيز التنفيذ، تضم قائمة لمنتجات لا نملك فيها اكتفاء ذاتيا كالملابس الجاهزة والنسيج، وكلاهما لا يغطيان 20 في المائة من احتياجات السوق، ورغم هذا فقد طبق عليها رسم بـ30 في المائة»، ما يعني أن أسعار الملابس والمشتريات النسيجية، مرشحة للارتفاع بسبب هذه الضرائب الجديدة، لكون إنتاجية قطاع النسيج ضعيفة في الجزائر.

وجرى في منتصف التسعينات تفكيك البنية التحتية لقطاع النسيج في الجزائر، بفعل الإصلاحات الهيكيلية التي فرضها صندوق النقد الدولي حينها على الجزائر مقابل قروض قدمها في تلك الفترة، حيث أغلقت مصانع للنسيج كانت رائدة في البلاد وفُتح الباب أمام الواردات من الخارج، ما سمح لواردات الملابس خاصة من فرنسا وتركيا وسورية بالهيمنة على السوق المحلية.

واتخذت الحكومة هذه القرارات في سياق تدابير للحد من الواردات من الخارج وخفض فاتورة الاستيراد وتشجيع الإنتاج المحلي، خاصة مع دخول مركب استثماري تركي يضم سلسلة مصانع في منطقة غليزان غربي الجزائر، حيث بات يغطي لوحده جزءا من الاحتياجات المحلية في الجزائر من الملابس الجاهزة. لكن المنظمتين تعتبران أن مطالبتها بتجميد الضرائب على بعض الواردات التي لا يوفر فيها الإنتاج المحلي كفاية، متأتية «من خلال متابعة واقع السوق والمستجدات التنظيمية للمعاملات التجارية، خاصة في الوضع الراهن الذي تميزه الجائحة المستمرة وتأثيراتها الملموسة على القدرة الشرائية للمستهلكين والقطاع التجاري ومناصب الشغل التي يوفرها» وشددتا على أنه يتعين على الحكومة تنفيذ التوصيات المتكررة لرئيس الجمهورية في إشباع حاجيات المواطنين وحماية قدرتهم الشرائية.

مال وسياسة

العصر الذهبي للفساد في مصر: القمع يحمي كبار اللصوص

اسهم القمع الامني في تواصل انتشار الفساد بمختلف قطاعات الدولة للعام الثامن على التوالي، واصبحت سرقة المال العام عملية ممنهجة وسط ضعف الاجهزة الرقابية

القاهرة - **العربي الجديد**

بات الكثير من موارد مصر في قبضة الفاسدين، إذ أصبحت عمليات سرقة المال العام ممنهجة في ظل قمع أمني أضعف دور الجهات الرقابية وزاد من تدخلات الأجهزة السيادية في عقود ومناقصات بمليارات الدولارات، ما سهّل التستر على مخالفات بمليارات الدولارات أيضاً. وللعام الثامن على التوالي تمنح منظمة الشفافية الدولية درجات متدنية لمصر في تقريرها السنوي، حول «مؤشر مدركات الفساد في العالم»، لعدم قدرتها على مكافحة الفساد، في القطاعات الحكومية والعامة. وكشف التقرير أن مصر على مدار السنوات الماضية (منذ عام 2013 وحتى الآن)، كانت تتقدم درجة وتتراجع درجات، حيث حصلت على 33 نقطة من مائة عامي 2021 و2020، لتظل في المنطقة الحمراء. وتحت عنوان «حقوق الإنسان والفساد» يَبن تحليل لمنظمة الشفافية الدولية أن دعم حقوق الإنسان أمر حاسم في مكافحة الفساد.

التدخل السياسي والأمني

يرجع خبراء اقتصاد وناشطون في المجتمع المدني انتشار الفساد، إلى تدخل الرئاسة في إسناد المناقصات بمليارات الدولارات لشركات محلية ودولية بالأمر المباشر ودون إجراء مزاد حسب القانون، وسيطرة الأجهزة الأمنية على صناعة القرار السياسي والاقتصادي في الدولة، وقبضتهم الحديدية على وسائل الإعلام، والأحزاب السياسية، مع منعهم حرية تداول المعلومات، وحرية التعبير، وغلق باب النقاش العلني في الشأن العام، بما يهدر قدرة المجتمع على رقابة المؤسسات العامة. وفي هذا السياق، يؤكد خبير اقتصادي تجنب ذكر اسمه، لـ«العربي الجديد»، استغلال بعض الوزراء والمسؤولين وجود القبضة الأمنية للتستر على مخالفاتهم، مشيراً إلى ما يحدث حالياً في وزارة الصحة من محاكمات لبعض قياداتها وارتباط الزوج السابق لوزيرة الصحة هالة زايد ونجلها، بقضية فساد، دون أن يعلم المجتمع، ما هي القضية وما علاقة الوزيرة بها، وحدود الجرائم التي ارتكبت رغم إحالة الأمر على القضاء.

ولفت الخبير الاقتصادي إلى تقدم بعض العاملين في المجتمع المدني الذين يعانون من الملاحقات الأمنية إلى الدائنين الدوليين ومنهم صندوق النقد والبنك الدوليان، بطلبهم التدخل لدفع الحكومة المصرية إلى تحقيق الشفافية في القروض الضخمة التي تمنحها لمصر، والتي سيتحمل أعباءها المواطنون والأجيال المقبلة.

عدم الشفافية في إنفاق القروض

وأكد مصدر لـ«العربي الجديد» أن إدارة صندوق النقد الدولي وعدت تلك الجهات المصرية بمراجعة دقيقة لمدى التزام الحكومة الشفافية وإجراءات الحوكمة، في إدارة القروض التي حصلت عليها من الصندوق. وتشمل الإجراءات مطالبة الحكومة بعدم الاكتفاء بمراجعة البنك المركزي والجهاز المركزي للمحاسبات لبنود الصرف، وسيطلبون إشراف مراجعين ماليين دوليين على الحسابات التي يودعها الصندوق في حسابات الحكومة لدى البنك المركزي، مع ضرورة نشر كل المعلومات عن طريقة إنفاق القروض ونتائج المراجعات المالية.

وأعرب المصدر عن خشيته من أن يؤدي عدم التزام الحكومة تلك التعليمات، إلى تعطيل القروض التي ستطلبها الدولة في المفاوضات المقبلة مع الصندوق.

جذور عميقة في المؤسسات

يصف التقرير السنوي لمنظمة الشفافية الدولية، الذي صادف إعلانه يوم احتفال المصريين المكتوم بثورة 25 يناير التي أشعلها الفساد السياسي والاجتماعي في مصر عام 2011، الحالة المصرية بأنها «الأسوأ والأكثر إحراماً عام 2021، حيث أصبح الفساد مُمَنهجاً، وله جذور عميقة في المؤسسات العامة والحياة اليومية بداية من الفساد السياسي رفيع المستوى، وانتشار المحسوبية والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

ويأتي ذلك في ظل ضعف دور الأجهزة الرقابية بسبب التدخلات السياسية والأمنية، وكانت السلطات المصرية قد ألقت القبض على رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات (حكومي) المستشار هشام جنينة في 13 فبراير/شباط 2018، بعد جدل كبير حول تقرير له في أثناء توليه منصبه، قال فيه إن الفساد في الجهاز الحكومي للدولة تجاوز 600 مليار جنيه مصري (نحو 67,5 مليار دولار حسب سعر الصرف وقت صدور التقرير) في ثلاث سنوات. وعقب ذلك عُزل جنينة من منصبه واعتُقل.

تحظر الحكومة المصرية موقع منظمة الشفافية الدولية على «الإنترنت»، من الظهور في مصر، منذ عام 2016، حينما أصدرت تقريراً تحذر فيه من اشتعال احتجاجات جديدة، مع عدم اتخاذ إجراءات صارمة لمكافحة الفساد، وسيطرة شركات مرتبطة بالجيش والأجهزة الأمنية على الاقتصاد المحلي.

إسناد مشروعات بالأمر المباشر أسهم في تفاقم الفساد (خالد دسوقي/فرانس برس)

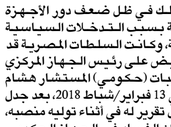
النص الكامل
على الموقع الالكتروني

2,5

حصلت مصر على مساعدات مالية عاجلة من النقد الدولي لمواجهة تداعيات وباء كوفيد ـ 19، بلغت قيمتها الاجمالية نحو 2,5 مليار دولار، وسط غموض حول عمليات الانفاق بسبب عدم وجود رقابة حكومية كافية عليها.

السودان

غلاء الكهرباء يحاصر القطاعات الإنتاجية

الخرطوم - **هالة حمزة**

قررت الحكومة السودانية تعديل أسعار تعرفة الكهرباء لكافة القطاعات السكنية والصناعية والزراعية والخدمية، وسط مخاوف من تكبد القطاعات الإنتاجية المختلفة خسائر باهظة.

وقال وزير الري والموارد المائية، ضو البيت منصور، لـ«العربي الجديد» إن الزيادة الجديدة في تعرفة الكهرباء ترتبط بالميزانية الجديدة للعام الحالي 2022.

وبحسب تصريحات الوزير الخاصة فإن الزيادة الجديدة «تؤدي لارتفاع فاتورة الري الكهربائي للمشاريع الزراعية، ما يضطرنا لتعديل تعرفة الري بالطلمبات الكهربائية لتغطية العجز»، وهذه الزيادات تؤثر بشكل كبير في مجملها على القطاع الزراعي في السودان، حسب وزير الري.

وكان وزير الطاقة والنفط المكلف بالسودان، محمد عبد الله، أكد أول من أمس أن الحكومة رفعت أسعار الكهرباء، وهي من بين عدد قليل من المنتجات التي لا تزال مدعومة، في إطار حزمة إصلاحات اقتصادية جارية.

وتشمل التغييرات السعرية، التي تُطبق بأثر فوري، زيادة حادة في أسعار الاستهلاك الزراعي من 1,6 جنيه للكيلوواط إلى تسعة جنيهات، كما تشمل زيادات كبيرة للاستهلاك المنزلي أيضا. وقال عبد الله لرويترز، إن من الصعب على الحكومة في الظروف الحالية تقديم الدعم بالطريقة القديمة. وأضاف أن الحكومة تدرس مشروعات استثمارية في الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، لكنها تواجه صعوبة بسبب الدعم. وتوقعت الغرفة التجارية بالخرطوم حدوث نتائج وصفتها بالكارثية على القطاع التجاري نتيجة لزيادة الكهرباء والتي تزامنت مع تذبذب كبير في أسعار الدولار بالسوق الموازي والذي تراجع مؤخرا من خانة الـ(505) إلى (495) جنيها للبيع.

وقال الأمين العام السابق للغرفة التجارية في الخرطوم، الطيب طلب، لـ«العربي الجديد» إن الزيادة في أسعار الكهرباء انسحبت على بعض أسعار السلع الاستهلاكية خاصة زيوت الطعام.

وأضاف طلب: رغم عدم اعتماد القطاع الصناعي على الكهرباء بشكل كلي بسبب مشاكلها المتكررة في السودان وتركيزه أكثر على التوليد بالجازولين، إلا أن ذلك يتسبب أيضا في زيادة تكلفة السلع الاستهلاكية المنتجة محليا والتي تطرح للمستهلك الأخير لعدم تحمل المنتجين والمصنعين تكلفة منصرفات التشغيل والإنتاج بمفردهم. وأشار إلى أن الأثر الأكبر لزيادة الكهرباء ستكون على القطاع الزراعي والحيواني ومنتجاتهما.

من جانبه، دعا المحلل الاقتصادي، هيثم فتحي، في حديثه لـ«العربي الجديد» الحكومة للتراجع عن قرار زيادة تعرفة الكهرباء والذي يقلل ربحية المزارعين الذين يفكرون جديا في ترك المهنة، وبيع ممتلكاتهم لسداد ما عليهم من أقساط نتجت عن مشاكل التسويق والركود الاقتصادي، مشيرا إلى أهمية إعادة النظر في أسعار الكهرباء على القطاع الزراعي وتخفيضها، حتى لا يهجر المزارعون أراضيهم بسبب تكبدهم خسائر مالية باهظة. وقال فتحي إن المواطن أصبح يعاني من الارتفاع المستمر في الأسعار وعدم الإحساس به يخلق لديه حالة من القهر والظلم وعدم الشعور بالأمان، خاصة في ظل ارتفاع الأسعار وثبات الدخل، مبينا تأثر كافة المستهلكين بزيادة تعرفة الكهرباء الأمر الذي تترتب عليها أعباء اقتصادية واجتماعية جديدة عليهم. كما يطاول ارتفاع الرسوم زيادة فورية في أسعار المشتقات النفطية وأجور النقل، والخبز وغيره، حسب فتحي. وتعاني شبكة الكهرباء السودانية من عقود من الإهمال وصعوبة سداد تكاليف الوقود وقطع الغيار، مما أدى إلى انقطاع التيار لفترات طويلة خلال شهور الصيف هذا العام. وقدرت وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي في موازنتها الجديدة للعام الحالي 2022 دعم القطاع الكهربائي بـ735 مليون جنيه مقابل 308,245 ملايين جنيه في موازنة العام السابق بنسبة زيادة 138%، ورغم ذلك تم رفع أسعار الكهرباء.

الشارع على موعد جديد مع الغلاء (أشرف شاذلي/فرانس برس)

تقارير عربية

مصارف

توحيد «المركزي الليبي» خطوة في طريق الاستقرار

طرابلس - **اسامة علي**

جاء قرار المصرف المركزي الليبي، بانطلاق مسار توحيد جناحيه، في طرابلس والبيضاء، بمثابة خطوة إيجابية قادرة على مزيد من دفع الاقتصاد الليبي والذهاب أكثر نحو مزيد من الاستقرار والحد من حالة الانقسام التي يشهدها المشهد السياسي في البلاد، حسب مراقبين.

وجاء هذا الإعلان يوم الخميس الماضي، من خلال بيان صادر عن المصرف المركزي الليبي، إثر لقاء جمع رئيسه، المحافظ الصديق الكبير، بنائب المحافظ للفرع الشرقي علي سالم الحبري، حيث ذكر البيان بأن جهود التوحيد تأتي تتويجا للجهود المبذولة لإنجاز المهمة؛ «إذ تم توقيع عقد لتقديم خدمات استشارية مع شركة للخدمات المهنية لدعم تنفيذ خارطة إعادة التوحيد المتفق عليها»، مشدداً على أن «إعادة التوحيد ستكون ضمن أربع مراحل، سينتج عنها نموذج تشغيلي متطور للمصرف المركزي الموحد، يحاكي أفضل الممارسات العالمية».

أول اجتماع موحد

وحسب مصادر مقربة من الحبري، لـ«العربي الجديد»، فإن اللجنة الفنية المكلفة بتنفيذ إجراءات توحيد المصرف ستشرف على أول اجتماع موحد لكامل أعضاء مجلس إدارة البنك، نهاية فبراير/ شباط المقبل. وقالت المصادر، التي رفضت ذكر أسمائها، إن الاجتماع سيناقش النموذج التشغيلي للمصرف كأولى خطوات خارطة طريق توحيد المصرف، وقد لاقى إعلان الكبير والحبري ترحيباً واسعاً على المستويين المحلي والدولي، فقد عبرت المستشارة الأممية، ستيفاني وليامز، عن تفاؤلها، في تغريدة عبر تويتر، بأن يتخذ المصرف هذه الخطوة لـ«توحيد مصرف ليبيا المركزي بشكل رسمي»، مشيرة إلى أن «هذه المبادرة تستند إلى توصيات المراجعة المالية المستقلة للمصرف المركزي، برعاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا». كما حثت وليامز، في تدوينة ثانية، المصرف على «المضي قدما في تنفيذ خارطة طريق إعادة توحيد المصرف، التي تطبق وتراعي المعايير والممارسات الدولية، وذلك من أجل تعزيز الاستقرار المالي والسياسي الذي لليبيا في أمس الحاجة إليه». وتكرر في أوقات سابقة مشهد الناس المصطفين أمام المصارف الليبية بانتظار الحصول على بضع مئات من الدينارات، هي جزء مما يملكونه فعلاً في حساباتهم البنكية، بسبب أزمة السيولة التي تعاني منها البلاد، ولكن هذه الظاهرة تراجعت خلال الفترة الأخيرة.

الانعكاسات على الاقتصاد

وجاء الإعلان بعد أن أنهت شركة ديلويت للمحاسبة الدولية، بإشراف الأمم المتحدة، مطلع العام الماضي، عملية المراجعة المالية لمصرف ليبيا المركزي بفرعيه في طرابلس والبيضاء، قبل تسلم تقرير المراجعة لسلطات البنك المركزي في يوليو من العام الماضي.

وصرح الخبير الاقتصادي الليبي، سليمان الشحومي، لـ«العربي الجديد» بأن مشروع الإدماج انطلق منذ فترة، إلا أنه يرى أنه من المبكر القول بأن «هذه العملية اكتملت الآن»، موضحا أن «مشروع الإدماج لم يظهر في شكله النهائي حتى وإن عاد مجلس الإدارة للعمل من جديد، وسنظل منقوصة ما لم يتم الدمج الكامل وإثبات كل العمليات التي تمت خصوصاً من طرف البنك المركزي بالبيضاء وإعادة دمجها في حسابات البنك المركزي في طرابلس». وأضاف الخبير الليبي أن النجاح في عملية الإدماج «يحتاج إلى عودة المقاصة بشكل طبيعي وانسيابي ما بين الشرق والغرب الليبي فهي عملية غير مكتملة حتى الآن وما زالت نتائجها لم تظهر بشكل كامل على الاقتصاد الليبي»، مشيرا إلى أهمية ضرورة القيام بدمج حقيقي للحسابات وإدخال كل العمليات الخاصة بالدين العام الذي ترتب عن الإنفاق من قبل حكومة الشرق. وحول انعكاسات عمليات الدمج على الاقتصاد الليبي بيّن الشحومي أنه لا يمكن لأي بلد أن يكون له أكثر من بنك مركزي. وقال: «وجود بنكين كان له آثار مدمرة على النظام المصرفي الليبي وهذه الخطوة قادرة على إرجاع الثقة له وعودة الدور الرقابي وإشراف البنك المركزي على القطاع المصرفي وتطوير نظام الدفع»، معتبرا أن أولى فوائدها تقلص المعاناة السبولة وتسهيل عودة المقاصة بين بنوك الشرق والبنك المركزي.

كما شدد الشحومي على الحاجة إلى تنظيم وصياغة وضبط السياسات النقدية في ليبيا، بهدف معالجة عديد المشاكل الاقتصادية «وعلى رأسها التضخم وارتفاع سعر صرف الدولار»، مؤكدا أيضا على أن الاقتصاد الليبي في حاجة إلى عديد الإصلاحات.

ومن تلك الإصلاحات التي يؤكد عليها الشحومي «الإصلاح الهيكلي وهي العملية تحتاج إلى مشروع طويل المدى لإصلاح عمل المؤسسات والأدوات الاستثمارية إن كان القطاع العام أو الخاص في تحريك عجلة الاقتصاد وتحقيق التنمية والنمو الاقتصادي». وحول تداعيات خطوة دمج جناحي البنك المركزي على الصعيد السياسي، أكد الشحومي أن «الاستقرار الاقتصادي هو ما يصنع الاستقرار السياسي، فسهولة عمل النظام المصرفي وتناقل الأموال والتجارة الداخلية وتناقل البضائع ستنتج عنها زيادة مواطن الشغل وتعزيز قدرات الاقتصاد». وتابع: «من الضروري أيضا أن يركز الجميع على تعزيز الفرص للاستثمار والتنمية لا تعزيز فرص للانقسام والصراع، وأن توحيد البنك المركزي يجب أن يكون متبوعاً بضمان استقلالية عمله وإبعاده عن الصراعات السياسية».

انعكاسات إيجابية لقرار توحيد المركزي على المصارف الليبية (فرانس برس)

ارتفاع أرباح أكبر مصارف دبي

أعلن بنك الإمارات دبي الوطني أكبر مصارف دبي أمس الأربعاء، عن ارتفاع صافي أرباحه في العام 2021 مع تعافي اقتصاد الدولة الخليجية في أعقاب الركود الذي تسبب به فيروس كورونا. وقال البنك وهو ثاني أكبر بنك في الإمارات في بيان إنّ صافي أرباحه ارتفع بنسبة 34 بالمئة إلى 2,5 مليار دولار من 1,9 مليار دولار في 2020. وأوضح البنك في بيان أن ارتفاع الأرباح «يعكس مستوى مرونة نهج أعماله المتنوع والانتعاش القوي الناتج عن زخم التعافي الاقتصادي الملحوظ في العام 2021». وقال إن إجمالي الدخل ارتفع إلى 6,5 مليارات دولار من 6,3 مليارات دولار في العام السابق. وفي عام 2020، قال البنك المركزي الإماراتي إنه ضاعف حزم التحفيز بهدف دعم الاقتصاد والبنوك المحلية في مواجهة الجائحة.

عملات

الأردن يتمسك بالدينار في التعاملات

عمّان - **زيد الدبيسية**

يتمسك الأردن بسياسته النقدية القائمة على ربط سعر صرف عملته الدينار بالدولار التي يطبقها منذ العام 1995 والتي عزّزت بحسب البنك المركزي الأردني الثقة بالدينار وزادت جاذبيته الادخارية. ويأتي ذلك رغم الضغوط الاقتصادية والمالية التي تتعرض لها الحكومة بسبب تداعيات الجائحة الصحية، والاضطرابات بالمنطقة والتي أدت إلى تراجع حاد في صادرات البلاد، وزيادة الدين الخارجي، بالإضافة على هبوط تحويلات المغتربين.

غالبية التعاملات بالدينار

وقال رئيس جمعية الصرافين السابق وعضو غرفة تجارة الأردن، علاء ديرانية، لـ«العربي الجديد» إن غالبية التعاملات التجارية والخدمية والمالية داخل الأردن تتم بالدينار نظرا للثقة العالية بالعملة المحلية نتيجة لربط سعر صرفها منذ سنوات طويلة بالدولار. وأضاف أنه بخلاف بلدان أخرى فإن التعاملات بالدينار الأردني أمر أساسي، ولا توجد أي مخاوف لدى رجال الأعمال والمواطنين من تلك التعاملات باعتبار أن السياسة النقدية التي يطبقها البنك المركزي مستقرة ومرتبطة بالعملة الأميركية. وقال إنه بالنظر إلى حجم مدخرات الأردنيين في البنوك المحلية فإن غالبيتها بالدينار الذي يتمتع بجاذبية ادخارية كبيرة، إلى جانب ارتفاع العائد المالي المتحقق عليها لدى الإيداع في الجهاز المصرفي.

وبحسب ديرانية فإن الدينار أيضا يسيطر على التعاملات المختلفة وهو العملة السائدة في كافة الأنشطة الاقتصادية بخاصة حركة التجارة والأسواق وتسديد أثمان السلع والخدمات. وأكد البنك المركزي أنه يواصل منذ عام 1995 المحافظة على سعر الصرف الثابت للدينار مقابل الدولار عن سعر وسطي للدولار، وقد شهد العام الماضي انخفاضا للدينار مقابل العملات الأخرى. وبلغ سعر الدولار نحو 0,71 دينار، حسب البنك المركزي.

السياسات النقدية

وخلال العام الماضي واصل البنك المركزي تطبيق سياسته النقدية الرامية للحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي وتعزيز الثقة بالدينار الأردني كوعاء ادخاري من خلال توفير هيكل أسعار فائدة يتناسب مع التطورات الاقتصادية المحلية والإقليمية والدولية، إلى جانب ذلك ساهم البنك المركزي في تحقيق الاستقرار المالي من خلال رفع مناعة ومتانة الجهاز المصرفي واتخاذ الإجراءات الهادفة لتنظيم عمل البنوك وتقوية مراكزها المالية. ووفقا لأحدث بيانات للبنك المركزي الأردني، بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية شهر سبتمبر/ أيلول من العام الحالي ما قيمته 38,4 مليون دينار منها 29,8 مليون دينار بالعملة المحلية و8,6 ملايين دينار للودائع بالعملات الأجنبية. وحسب ديرانية، فإن السلطات المختصة تطبق إجراءات رقابية ومتابعة لحركة العملات وكيفية تمويل التعاملات بين الأفراد وأصحاب الأعمال وغالبيتها العظمى تتم بالدينار وليس بعملات أخرى كالدولار. وكانت هناك العديد من المطالبات بفك ارتباط الدينار بالدولار لاعتبارات يرى القائمون عليها أنها تتعلق بتخفيض كلف الواردات أحيانا، وعدم الإبقاء على تبعية السياسة النقدية لقرارات البنك الفيدرالي الأميركي (البنك المركزي الأميركي) وخاصة لجهة رفع أو تخفيض أسعار الفوائد حيث يضطر البنك المركزي الأردني لاتخاذ قرارات متزامنة مع قرارات الفيدرالي إضافة لعوامل أخرى منها تنشيط السياحة.

لا مخاوف

وقال الخبير الاقتصادي، مازن مرجي، لـ«العربي الجديد» إنه بالنظر في حجم الودائع لدى الجهاز المصرفي وعملات الإيداع يتضح مقدار استقرار الدينار، مشيراً إلى أن التعامل به في شتى المجالات يعكس الثقة الكبيرة التي تولدت لدى الأفراد وأصحاب الأعمال وحتى المستثمرين، وعدم وجود مخاوف في ظل السياسة النقدية الحالية التي يطبقها البنك المركزي.

وأضاف الخبير الاقتصادي أن الطلب على الدينار أيضا مرتفع في السوق المالي، وربما توجد تعاملات تجارية واقتصادية تتم بالدولار مثل تغطية الصادرات الأردنية الى مختلف الأسواق. ويصل مرجي إلى خلاصة وهي أنه لا توجد دواعٍ للتعامل بأوراق نقدية أخرى داخل البلاد، فدرجة الاطمئنان على سلامة السياسة النقدية واستقرارها يزيل أي مخاوف على مستقبل العملة الأردنية. وأوضح أنه حتى خلال الأزمات المالية التي تحدث على المستوى العالمي والهزات الاقتصادية حافظ الدينار على قوته وبقيت المدخرات به عند مستوياتها الاعتيادية، بل ازداد الإقبال على الادخار بالعملة المحلية.

أخبار العرب

السياح الأوروبيون يعودون للشمال الموريتاني

عاد السياح الأوروبيون مجددا إلى الشمال الموريتاني، للاستمتاع بأجواء الصحراء، واكتشاف المناظر الطبيعية والمواقع الأثرية في البلد العربي الواقع غرب أفريقيا. ووصلت أول دفعة إلى مدينة أطار (شمال)، في رحلة على متنها 109 سياح قادمة من العاصمة الفرنسية باريس في 18 ديسمبر/ كانون الأول 2021. فيما أعلنت السلطات الموريتانية أنها ستنظم ابتداء من هذا التاريخ رحلة كل سبت بين مطار شارل ديغول في باريس، ومطار مدينة أطار. على أن تتواصل الرحلات المباشرة حتى نهاية مارس/ آذار المقبل. وعاد السياح إلى الشمال الموريتاني رغم انتشار متحور فيروس كورونا «أوميكرون» في بلدان عدة، إذ سجلت موريتانيا 14 إصابة به. وقال المكتب الوطني الموريتاني للسياحة (حكومي)، إنه اتخذ كل الإجراءات الكفيلة بضمان نجاح الموسم، بالتعاون مع الجهات الأمنية والإدارية.

لبنان يحدد المعدل الوسطي لسعر الصرف

حددت وزارة المالية اللبنانية المعدل الوسطي لسعر الصرف 10,083 آلاف ليرة لبنانية للدولار الواحد في مشروع قانون الموازنة العامة لعام 2022. وشددت على ضرورة اعتماد سعر صرف «واقعي» في تقدير أرقام الموازنة، معتبرة إياه «التحدي الأكبر»، موضحة أنّ «عملية تقدير الإيرادات والنفقات بالتزامن مع أسعار صرف فعلية تساهم في إنجاز موازنة واقعية ولكن غير تضخمية». ويشهد لبنان منذ عام 2019 انهياراً اقتصادياً غير مسبوق، صنّفه البنك الدولي من بين الأسوأ في العالم منذ منتصف القرن الماضي، ويترافق مع شلل سياسي يحول دون اتخاذ خطوات إصلاحية تحدّ من التدهور وتحسّن من نوعية حياة السكان الذين بات أكثر من 50% منهم تحت خط الفقر، وفق البيانات الرسمية. ويشترط المجتمع الدولي تطبيق إصلاحات بنيوية مقابل توفير الدعم المالي. وفقدت الليرة اللبنانية أكثر من 90% من قيمتها أمام الدولار، منذ 2019، وأكبر المتضررين من ذلك القوى العاملة التي تتقاضى رواتبها بالليرة ونسبتها تصل إلى 95%.

أخبار العالم

العسل التركي يصل إلى أسواق 55 دولة

وصل العسل التركي خلال العام الماضي، إلى أسواق 55 دولة أبرزها الولايات المتحدة وألمانيا وإسبانيا. وبحسب بيانات أحصتها الأناضول من اتحاد مصدري منطقة شرقي البحر الأسود في تركيا، فإن عائدات البلاد من العسل بلغت 30 مليونا و498 ألفا و600 دولار، خلال عام 2021. ووصلت كمية صادرات العسل إلى 9 آلاف و875 طنا، بزيادة قدرت بـ 65 بالمئة مقارنة بعام 2020. كما حققت صادرات العسل التركي نموا في العائدات، وصل إلى 18 بالمئة، مقارنة بعام 2020.

وعلى صعيد البلدان المستوردة، تصدرت الولايات المتحدة القائمة بـ 8 ملايين و860 ألفا و506 دولارات، تلتها ألمانيا بـ 6 ملايين و940 ألفا و35 دولارا. وقال صفوت قليونجو، رئيس اتحاد مصدري منطقة شرقي البحر الأسود، إنهم تمكنوا من رفع قيمة وكمية صادرات العسل، خلال 2021، رغم قيود كورونا.

ارتفاع صافي أرباح كيا في الربع الأخير

قالت شركة كيا، ثاني أكبر شركة لتصنيع السيارات في كوريا الجنوبية، الأربعاء، إن صافي أرباحها للربع الأخير من العام الماضي ارتفع بنسبة 30% على أساس سنوي بفضل ضعف الون وزيادة مبيعات السيارات الرياضية متعددة الاستخدامات (SUV). وقالت الشركة في بيان إن صافي أرباح الأشهر الثلاثة المنتهية في ديسمبر/ كانون الأول قفز إلى 1,248 تريليون ون (1,04 مليار دولار) من 961,6 مليار ون خلال نفس الفترة من عام 2020.

وقال البيان: «ساعد ضعف الون وتحسين تشكيلة المنتجات وتقليل الحوافز في تعويض تأثير مشاكل سلسلة التوريد للرقائق وفيروس كورونا المستجد».

مال وسياسة

تمر الأسواق الروسية بأوقات عصيبة بسبب التوترات الجيوسياسية الآخذة في التصاعد على خلفية الأزمة الأوكرانية وإشهار الولايات المتحدة سلاح العقوبات الاقتصادية في وجه موسكو، إذ يتعرض الروبل وسوق الأسهم لخسائر حادة

أميركا تلوّح بالعقوبات

الروبل الروسي يتهاوى... والخسائر تمتد لأوكرانيا

موسكو ـ **رامي القليوبي**

تتعرض الأسواق الروسية لضغوط متزايدة، تحت وطأة التوترات الجيوسياسية المتصاعدة بين روسيا والغرب على خلفية الأزمة الأوكرانية، إذ تتسبب التهديدات الأميركية والأوروبية بفرض عقوبات على موسكو تطاول الرئيس فلاديمير بوتين شخصياً في تهاوي سوق الأسهم وسعر صرف الروبل.

واستهلت الأسواق الروسية، الأسواق الأسبوع الحالي بتعاملات عصيبة، إذ تجاوز سعر صرف الدولار حاجز الـ79 روبلاً، يوم الاثنين الماضي، لأول مرة منذ نوفمبر/ تشرين الثاني 2020، بينما لا تزال الأسعار تتحرك في هذا النطاق رغم تحسنها قليلاً أمس الأربعاء، ليسجل سعر صرف الدولار نحو 78,7 روبلاً. كما خسر مؤشرا بورصة موسكو و«آر تي إس» لأسهم الممتازة، المكاسب التي حققاها في عام 2021 بأسره بعد تعافي الاقتصاد الروسي من تداعيات جائحة فيروس كورونا. وأشهرت الولايات المتحدة وبريطانيا ودول غربية أخرى سلاح العقوبات في وجه روسيا. إذ قال الرئيس الأميركي جو بادين، يوم الثلاثاء الماضي، إنه مستعد لفرض عقوبات على نظيره الروسي شخصياً إذا هاجمت روسيا أوكرانيا، محذرا من أن هذه الخطوة تترتب عليها «نتائج هائلة» حتى أنها قد «تغير العالم».

ومنسوب التوتر في هذه الأزمة آخذ في التصاعد، مع تأكيد البيت الأبيض أن خطر الغزو الروسي لأوكرانيا «لا يزال وشيكا»، بينما تنفي موسكو ذلك. وحذر مسؤول أميركي رفيع من أن بلاده لن تتوانى عن فرض عقوبات قاسية على روسيا، تشمل قيوداً على صادرات معدات التكنولوجيا المتقدّمة الأميركية، مطمئناً حلفاء واشنطن الأوروبيين إلى أن أي استخدام من جانب موسكو لصادراتها من النفط والغاز كـ«سلاح» سيأتي بنتائج عكسية.

ولفت المسؤول الأميركي، قبل يومين، إلى أن الولايات المتحدة وحلفاءها الأوروبيين يبحثون في الأسواق العالمية عن مصادر بديلة للطاقة للتخفيف من تداعيات أي نزاع، في وقت تعاني فيه أوروبا في الأساس من ارتفاع أسعار الطاقة بشكل كبير خلال الشتاء. وبالإضافة إلى العقوبات الاقتصادية، فإن الولايات المتحدة تعتزم فرض عقوبات مالية على روسيا من خلال منع المصارف الروسية من استخدام الدولار. ومن شأن مثل هذا القرار أن يسدّد ضربة قاسية جداً لاقتصاد روسيا، لاسيّما وأنه منذ مطلع السنة تواجه بورصة موسكو واسعار صرف الروبل صعوبات بسبب حالة انعدام اليقين.

ومع ذلك، اتفق خبيران ماليان روسيان استطلع «العربي الجديد» على أن الاضطرابات بالأسواق الروسية وغيرها من أسواق الدول الناشئة ليست ناجمة عن التوترات الجيوسياسية وحدها، وإنما باتت أيضا رهينة تحركات مجلس الاحتياطي الفدرالي الأميركي (البنك المركزي) حيال أسعار الفائدة والتي يتوقع رفعها بضع مرات في العام الحالي.

وتعتبر نتاليا ميلنتشاكوفا، نائبة رئيس مركز «الباري» للتحليل والمعلومات، أن الأسواق الروسية واجهت مطلع الأسبوع الجاري صدمة مزدوجة، موضحة في حديث لـ«العربي الجديد» أن «السبب الأول لتهاوي الروبل واضح، وهو المخاطر الجيوسياسية والمخاوف من فرض عقوبات جديدة على روسيا وحظر الاستثمار في سنداتها وحتى فصلها عن منظومة سويفت للتحويلات المالية العالمية، أما السبب الثاني، فهو ترقب الأسواق لنتائج لجنة السوق المفتوحة التابعة للاحتياطي الفيدرالي الأميركي، وهو ما سيترتب عليها تعزيز سعر صرف الدولار وتراجع عملات الأسواق الناشئة».

وتتوقع ميلنتشاكوفا تحسنا لأداء الروبل في حال تراجع المخاطر الجيوسياسية، مضيفة أن فرض عقوبات قاسية مثل فصل روسيا عن منظومة «سويفت» غير واقعي، كونه سيكبد المنظومة خسائر مالية فادحة وأعباء فسخ العقود مع المصارف الروسية الكبرى، وليس من الواضح من سيكون الخاسر الأكبر جراء ذلك.

وتقول إنه «في حال تراجع المخاطر، قد ينخفض الدولار إلى مستوى 72 - 73 روبلا، شأنه في ذلك شأن أي أصول بعد الطفرة في الطلب عليها، كما أن ارتفاع أسعار الفائدة على الودائع والأصول المدرجة بالروبل يجعل العملة الروسية مغرية للمستثمرين».

ومن اللافت أن الموجة الأخيرة من التوتر الجيوسياسي شرق أوكرانيا، تزامنت مع تراجع احتياطات الغاز بالمستودعات تحت سطح الأرض الأوروبية والأوكرانية إلى أدنى مستوى تاريخياً، مما زاد من التساؤلات حول إذا ما كان عملاق الغاز الروسي «غازبروم» سيستثمر هذا النقص لمعاونة الكرملين في ممارسة ضغوط سياسية على الغرب.

إلا أن الناطق الرسمي باسم الرئاسة الروسية، دميتري بيسكوف، سارع مطلع الأسبوع الجاري، إلى وصف التقارير حول احتمال قيام روسيا بتقليص إمدادات الغاز إلى أوروبا في حالة فرض عقوبات، بأنها «نموذج للهيستريا المفبركة»، مشددا في تصريحات صحافية على أن روسيا حتى في أصعب اللحظات للعلاقات مع الغرب «كانت ضامنا يعتمد عليه لأمان الطاقة في أوروبا»، ومضيفا أن «روسيا كانت تؤدي التزاماتها التعاقدية على أكمل وجه».

وفي هذا السياق، تشير ميلنتشاكوفا، إلى تباين المقاربتين الأميركية والأوروبية حيال مسألة العقوبات بحق روسيا، حيث لا تريد دول الاتحاد الأوروبي فرض عقوبات على خط أنابيب الغاز «السيل الشمالي-2» لنقل الغاز الروسي إلى ألمانيا، إدراكاً منها أن أسعار الغاز ستكون مبالغا فيها في حال تعطيل المشروع.

ويؤكد مارك غويخمان، كبير المحللين في مجموعة «تيلي ترید» للتداول في موسكو، أن المخاطر الجيوسياسية ليست العامل الوحيد الذي يخيم على الروبل، قائلا في تعليق لـ«العربي الجديد»: «الخلفية الاقتصادية الخارجية غير مواتية أيضا».

ويلفت غويخمان إلى أن العامل الوحيد لدعم الروبل في المرحلة الحالية، هو فترة جني الضرائب عن العام الماضي، وقيام المصدرين ببيع العملات الأجنبية لدفع الضرائب الوحيد الذي يخيم على الروبل، قائلا وارباحين من التوتر السياسي والعسكري الحالي، لم تسلم الأسواق الأوكرانية هي الأخرى من التراجع، إذ خسرت السندات الأوروبية الأوكرانية المدرجة بالدولار نحو 8% من قيمتها منذ بداية العام، فيما يعد ثاني أسوأ نتيجة بين الأسواق الناشئة بعد الأرجنتين، بينما تراجع سعر صرف الهريفنا الأوكرانية بنسبة 4,5%.

مكتب صرافة في موسكو (فرانس برس)

مؤشرا بورصة موسكو و«آر تي إس» خسرا خلال أيام مكاسب 2021

سيناريوهات سلبية

تراجع المحللون الاستراتيجيون في بنك الاستثمار الأميركي «جيه بي مورغان» عن توصية العملاء بزيادة استثماراتهم في الروبل الروسي لتحقيقه مكاسب متوقعة، وذلك في ظل زيادة حالة عدم اليقين المتعلقة بتصاعد التوترات حول أوكرانيا. وذكر البنك في مذكرة بحثية، وقف وكالة بلومبيرغ الأميركية طويلة الأجل سابقا لم تعد مناسبة الآن، إذ لا يمكن استبعاد حدوث سيناريوهات سلبية».

التوترات ترفع أسعار القمح... ودول عربية مهددة

يتعرض الأمن الغذائي في الكثير من الدول العربية للخطر في حال اندلاع حرب بين روسيا وأوكرانيا اللتين تستحوذان وحدهما على نحو ثلث تصدير القمح

لندن ـ **العربي الجديد**

قفزت أسعار القمح إلى أعلى مستوى لها في شهرين، بعد أن أثارت العلاقات المتوترة بين الولايات المتحدة الأميركية وروسيا بشأن أوكرانيا المخاوف حيال الشحنات المستقبلية للحبوب، خاصة من أوروبا الشرقية التي تستحوذ وحدها على نحو ثلث الشحنات العالمية لهذه السلعة. ويهدد عدم تصدير القمح من الدول الرئيسية المنتجة له في حال اندلاع حرب، باشتعال أسعاره عالمياً ووضع الكثير من الدول العربية في مأزق حاد، خاصة مصر والجزائر اللتين تعتمدان على استيراد كميات كبيرة من هذه السلع لتلبية احتياجاتهما. وتُمثل روسيا وأوكرانيا فقط أكثر من 35% من ثلث شحنات القمح والشعير العالمية، كما تستحوذ الولايات المتحدة على نحو 16% من الشحنات.

وتتصاعد التوترات العسكرية بين روسيا وأوكرانيا وسط دعم غربي لكييف، إذ تؤكد واشنطن أن خطر الغزو الروسي لأوكرانيا «لا يزال وشيكا»، بينما تنفي موسكو ذلك. وقال جاك سكوفيل، نائب رئيس مؤسسة «برايس فيوتشرز غروب» في شيكاغو عبر البريد الإلكتروني، وفق وكالة بلومبيرغ الأميركية إن «فرصة عدم تصدير القمح من كل من روسيا وأوكرانيا في حال اندلاع الحرب سترفع الأسعار».

كما يؤدي تدهور ظروف زراعة المحاصيل الأميركية إلى ارتفاع العقود الآجلة للقمح. وقال سكوفيل: «ما يزال الجو جافاً في السهول الكبرى الغربية، ولا توجد علامة مريحة حقيقية في الأفق».

وأعلنت وزارة الزراعة الأميركية، يوم الإثنين الماضي، عن انخفاض ظروف محصول القمح الشتوي في ولايات النمو الرئيسية، مثل كانساس مقارنة بالأسابيع القليلة الماضية. وقفز القمح القياسي الأكثر نشاطاً بنسبة 3,5% إلى 8,287 دولارات للبوشل (البوشل كيلوغراما)، مسجلاً أعلى سعر له منذ أواخر نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي.

وسجلت العقود الآجلة للقمح الشتوي الأحمر الصلب أعلى مستوياتها في أربعة أسابيع، جنبا إلى جنب مع ارتفاع فول الصويا والذرة. ولا تقتصر المخاوف على عدم تصدير القمح الروسي والأوكراني فقط، وإنما قد تتسع الدائرة لتشمل الدول التي قد تدخل في الصراع في حال اندلاع حرب، خاصة الولايات المتحدة التي حذر الكرملين الروسي في وقت سابق من أن التحرك الأميركي لوضع ما يصل إلى 8500 جندي في حالة تأهب «يؤدي إلى تفاقم التوترات».

وجاءت روسيا في صدارة الدول المصدرة للقمح خلال عام 2020، وفق بيانات صادرة حديثاً عن وزارة الزراعة الأميركية، بما يصل إلى 37,3 مليون طن سنويا، تليها الولايات المتحدة بـ 26,1 مليون طن وكندا بـ 26,1 مليونا، فرنسا بـ19,8 مليون طن، أوكرانيا 18,1 مليون طن، الأرجنتين 10,6 ملايين طن، وأستراليا 10,5 ملايين طن، ألمانيا 9,2 ملايين طن، كازاخستان 5,2 ملايين طن، وبولندا بنحو 4,7 ملايين طن.

ويهدد وضع تصدير القمح في ظل التوترات الجيوسياسية، الأمن الغذائي في الكثير من الدول المستوردة لهذه السلعة، ومنها دول عربية عدة على رأسها مصر والجزائر.

ووفق بيانات وزارة الزراعة الأميركية، استوردت مصر خلال 2020، نحو 9,6 ملايين طن تشكل 5,8% من واردات العالم من القمح في ذلك العام، كما استوردت الجزائر حوالي 7 ملايين طن، تمثل 4,3% من الاستيراد العالمي في العام ذاته.

وتحل العديد من الدول العربية في مراكز تالية، إذ يأتي المغرب بعد الجزائر بواردات تبلغ نحو 4,8 ملايين طن، العراق 3,3 ملايين طن، اليمن 3,3 ملايين طن، السعودية 3,2 ملايين طن، السودان 2,7 مليون طن، الإمارات 1,8 مليون طن، وتونس 1,6 مليون طن.

ويلقي ارتفاع أسعار الغذاء بتداعيات على الكثير من الدول، لا سيما في الشرق الأوسط، حيث شكل الغلاء وتردي الظروف المعيشية المتردية، دافعاً لثورات الربيع العربي، وفق محللين جيوسياسيين.

ومنذ نهاية عام 2019، ارتفع مؤشر الأمم المتحدة لأسعار المواد الغذائية بنحو الثلث، فيما يتوقع استمرار الأسعار في الصعود خلال العام الحالي. وتعد دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مثل السودان واليمن، ولبنان، وتونس، ومصر، الأكثر تعرضاً لأسعار الغذاء المرتفعة، وفقاً لـ«بلومبيرغ إيكونوميكس».

أسعار القمح تصل أعلى مستوى منذ نوفمبر/ تشرين الثاني 2021

مزارع روسي يحصد القمح (فرانس برس)

4 سيناريوهات قد تقلب أسواق النفط

نيويورك ـ **العربي الجديد**

رغم اتجاه بوصلة أسواق النفط نحو البؤر المتوترة في العالم، لا سيما التصعيد العسكري بين روسيا وأوكرانيا والاضطرابات في كازاخستان ونزاعات ليبيا، إلا أن متداولي النفط ينظرون بأهمية بالغة إلى المحادثات النووية الإيرانية، باعتبارها تحمل سيناريوهات عدة قد تقلب أسواق النفط. وارتفعت أسعار النفط بأكثر من 10% منذ بداية العام الحالي، ليتجاوز خام برنت 88 دولاراً للبرميل، فيما يرى محللون أنها مسألة وقت فقط قبل أن تصل إلى رقم مؤلف من ثلاث خانات للمرة الأولى منذ ثماني سنوات، إذ تتوقع بنوك استثمار عالمية أن تكسر الأسعار حاجز 100 دولار للبرميل وربما تصل إلى 120 دولاراً خلال العام الجاري. لكن هناك من يرى أن اندفاع الإسراع إلى هذا المستوى أو تراجعها، يرجع إلى عودة إيران إلى أسواق الطاقة العالمية إلى حد كبير، حيث تخوض طهران مفاوضات في فيينا مع القوى العالمية، بما في ذلك الولايات المتحدة، في محاولة لإحياء الاتفاق النووي الذي جرى التوصل إليه في 2015، وانسحبت منه واشنطن خلال ولاية الرئيس السابق دونالد ترامب في 2018. والسيناريو الأول، الذي سيحدد مصير أسعار النفط يتمثل في احتمال التوصل إلى اتفاق شامل مع إيران. وقد تكون إيران قادرة على زيادة صادراتها بما يكفي لخفض أسعار النفط الخام، وبناء على ذلك فإن إيران تعتبر «العامل الحاسم» لهذا العام فيما يتعلق بإنتاج النفط، ووفقاً لما يراه المحللون الإستراتيجيون في «بنك اوف أميركا». والتوصل إلى اتفاق جديد

«بنك اوف اميركا» يتوقع صعود سعر النفط إلى 120 دولاراً للبرميل

ناقلة نفط إيرانية ترسو في ميناء للتصدير الخام (فرانس برس)

مشابه لاتفاق 2015، سيُمكن إيران من بيع ما يقرب من 80 إلى 90 مليون برميل مخزنة لديها، ويقع العديد منها في سوقها الرئيسي في آسيا. وسيزيد الإنتاج في حقول النفط في نفس الوقت، حيث قد يرتفع الإنتاج من حوالي 2,5 مليون برميل يومياً - تستهلكها الشركات المحلية في الغالب - إلى 3,8 ملايين برميل في غضون ستة أشهر، وفقاً لوكالة الطاقة الدولية. ويقول «بنك أوف أميركا»، وفق وكالة بلومبيرغ، إن صادرات إيران في العام الذي يلي أي اتفاق شامل ستضيف ما يصل إلى 400 مليون برميل، وهو ما يكفي لتحويل أرصدة النفط العالمية إلى فائض.

ويتوقع البنك أن يرتفع سعر النفط إلى 120 دولاراً للبرميل بحلول منتصف العام، إلا أنه سينخفض بعد ذلك إلى 71 دولاراً في المتوسط في الربع الأخير من العام، ويرجع ذلك جزئياً إلى الإمدادات الإيرانية الإضافية.

والسيناريو الثاني يتمثل في التوصل إلى اتفاق جزئي، فهناك حديث متزايد عن اتفاقية مؤقتة لا ترقى إلى مستوى استعادة ما يسمى بخطة العمل الشاملة المشتركة. ويمكن أن يؤدي ذلك على الأقل إلى تهدئة التوترات الجيوسياسية.

لكن ما تزال الانقسامات العميقة تعصف بالمفاوضات، التي طال أمدها منذ إبريل/ نيسان 2021، وعلى هذا الأساس يتمحور السيناريو الثالث. ويشير بنك «غولدمان ساكس» إلى أن السيناريو الأكثر ترجيحاً هو عدم التوصل إلى اتفاق حتى نهاية هذا العام، مع زيادة إنتاج إيران من النفط فقط في عام 2023. ويتوقع البنك أن يرتفع خام برنت إلى 100 دولار للبرميل في الربع الثالث من العام ومتوسط 96 دولاراً للعام بأكمله.

والسيناريو الرابع يتمثل في انهيار محادثات فيينا، مع انسحاب إيران أو إحدى القوى الأخرى، ما يؤدي إلى تصعيد التوترات، وهو ما يدعم مواصلة أسعار النفط الصعود.

رؤية

«اللامساواة تقتل»

جواد العناني

عشرة أشخاص من أصحاب البلايين «المليارات» تمكنوا في العامين الأولين من تفشي جائحة كورونا، 2020-2021، من مضاعفة ثرواتهم الشخصية من 750 مليار دولار إلى 1,5 تريليون دولار، أو بما يساوي 15 ألف دولار في الثانية أو 1,3 مليار دولار كل يوم. وفي الوقت نفسه، هبطت حظوظ 99% من سكان العالم وثرواتهم، ودخل حوالي 160 مليون فرد إلى صفوف الفقراء.

هذه كانت أبرز المعلومات الصادرة عن منظمة أوكسفام (Oxfam) وهي حركة عالمية تسعى للتغلب على الفقر واللامساواة وذلك في تقريرها الصادر يوم 17 من شهر يناير/ كانون الثاني الحالي.

و«أوكسفام» منظمة خيرية أُنشئت عام 1942 في بريطانيا لإنهاء الجوع والحد من الفقر حول العالم، وغيرت حياة الكثيرين من الناس. وفي عام 1948، فتحت أول متاجرها في المملكة المتحدة. وتضم المنظمة اليوم أكثر من 25 ألف متطوع يعملون دون مقابل في مئات المتاجر المنتشرة حول العالم. وتتلقى المنظمة سنوياً أطناناً من الملابس الجديدة والمستعملة لتوزيعها وبيعها لصالح أعمالها الخيرية.

واحتلت منظمة أوكسفام الخيرية المرتبة الرابعة في المملكة المتحدة من بين أفضل 100 جمعية خيرية لجمع التبرعات الخيرية عام 2017، بعد جمعيات أبحاث السرطان ومؤسسة القلب البريطانية ومكميلان لأبحاث السرطان.

ولكن قامت بعد ذلك (أوكسفام الدولية) عام 1995 كهيئة مستقلة تتخذ من نيروبي، عاصمة كينيا، مقرّاً لها. وهدفها المعلن وضع حلول دائمة لمكافحة الفقر، والجوع والظلم، علماً أن هدفها لمّا أنشئت في بريطانيا عام 1942 تركز على مقاومة المجاعة إبّان فترة الحرب العالمية الثانية « 1939-1945».

وفي العودة إلى التقرير الذي صدر عن المنظمة موسوماً بـ «اللامساواة تقتل» (Inequality Kills)، فإنه يؤكد أنه لو فقد أغنى عشرة رجال في العالم 99,999% من ثروتهم، أي لو لم يبق لكل واحد منهم سوى 1...% (واحد في الألف في المائة) من ثروته الحالية، فإنهم سيبقون أغنى من 99% من الأشخاص في العالم.

تسبّبت هذه اللامساواة الفادحة والفاحشة في الثروة، حسب تقرير «أوكسفام» في موت 21 ألف شخص في اليوم. ومن وجهة نظر التقرير، لا يعكس هذا الرقم العدد الحقيقي لمن يموتون في العالم نتيجة الحرمان من العناية الصحية والعنف ضد النساء، والجوع، وانهيار البيئة.

تذكّرنا هذه الصورة الظلامية التي يعكسها التقرير الدولي بالغياب الخلقي والمسؤولية التكافلية في العالم. وأشير هنا إلى أن مثل هذه الفجوة الشاسعة التي تفصل الفقراء عن الأغنياء، تذكّرنا بالآية الكريمة «وَإِذَا أَرَدْنَا أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَاهَا تَدْمِيرًا (الآية 16 سورة الإسراء). وحتى تذكّرنا ببيت الشاعر أحمد شوقي في قصيدة ولد الهدى:

أنصفت أهل الفقر من أهل الغنى/ فالكل في حقّ الحياة سواءُ.

ولا يخرج تقرير «أوكسفام» عن الحقيقتين الماثلتين في الآية الكريمة، وفي بيت الشعر لأحمد شوقي.

ويتحدّث التقرير ليس فقط عن ارتفاع نسب الوفيات بسبب الفقر، ولكن أيضاً عن التفاوت الكبير بين إنفاق الأغنياء والفقراء على الطاقة ووسائل استهلاكها.

ويقدّر التقرير أن مقدار الثلوث الذي يسبّبه أحد الأغنياء الكبار في العالم يعادل مائة ألف مرّة مقدار الثلوث الناتج عن الفرد العادي. ويقول التقرير إن البنوك المركزية العالمية، بضخّها تريليونات الدولارات في أسواقها، حتى تحافظ على حيوية الاقتصاد لم تنتبه أن معظم هذه السيولة قد آلت، في نهاية المطاف، إلى حساب الشركات الكبرى، مثل شركات الإنترنت وتكنولوجيا المعلومات، والذكاء الاصطناعي، والأدوية، وتجّار العقار، ما سبّب لهم تخمةً مالية.

وفي المقابل، يعطي حصر الثروة في أيد قليلة هذه الأيدي قوة احتكارية خارقة تمكّنها من التحكم في الأسواق، سواء دخلت مشترية أو دخلت السوق بائعة. وهي في كلا الطرفين مستفيدة كالمنشار، كما يقول المثل «طالعة واكله، نازله واكله».

والصبر على حال كهذا لا يمكن أن يستمر، فقد رأينا مثلاً بعد الثورة الصناعية الأولى في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر حصول أمر مشابه، تركّز الثروة في أيدي قلة من الأشخاص، ولكن سوء التوزيع لم يصل إلى الحد الذي نراه في القرن الحادي والعشرين والثاني والعشرين.

ويسبب تركز الثروة، وزيادة الأرباح، وتراجع الأجور، وازدياد معدلات البطالة، فإن الفرق كله يذهب دخولاً إلى الأغنياء. وفي لغة كارل ماركس في كتابه «رأس المال»، فإن نسبة الاستغلال (exploitation rate) ترتفع.

وقد رأينا أن العالم لم يخرج من حالة التفاوت الكبير في الدخل والثروة إلا بعد فتن كبرى، وحروب طاحنة، وانقلابات في الأنظمة السياسية في روسيا، وبروز حركات عمالية عنيفة، وكساد كبير تخلل الفترة بين الحربين العالميتين الأولى والثانية. ولكن مهمة تغيير هذا الحال قد تكون أصعب بكثير في الوقت الحاضر، بسبب التفوق التكنولوجي السيبراني، والقدرة على استبدال الجنود بالروبوت والطائرات بدون طيار، والصواريخ الدقيقة العابرة للمسافات والقادرة على حمل رؤوس نووية.

وكذلك نرى أن مظاهر الغنى تتركّز في الدول العظمى التي يوجد فيها الأثرياء، وليس فاحشي الثراء. فحسب، فالصين التي كانت تتبنّى الفلسفة الشيوعية هي الآن أكبر منتج للرأسماليين الجدد، وكذلك روسيا بعد انهيار الاتحاد السوفياتي في العام 1991. إذن، ربما تأتي الثورة داخل الدول النامية التي تزداد فقراً، وليس عندها القدرة لمحاربة الكبار. الحل أن تحارب الدول الغنية عمليات تهريب الأموال، وترفع الضرائب على الأثرياء، وتعيد إنفاقها على الفقراء، وتبني نظام إنتاج عالمي عادل، وتعيد توزيع تقسيم العمل الدولي، حتى يكون للفقراء نصيب في العمل والحياة الكريمة. لقد تحولت العولمة إلى سلاح حادّ للتمييز، والتفاوت، وزيادة الفقر، وتدهور الحياة كما نعرفها.

يرسم تقرير «أوكسفام» الموسوم «اللامساواة تقتل» صورة قاتمة جداً، وهو بحق يفتح علينا أبواب جهنم ويقرع الجرس محذّراً من الأخطار المقبلة.